أكدوا أهميته البالغة لتنشيط التبادل التجاري

خبراء لـ المدى : ضعف التخصيصات المالية العائق الأكبر أمام ميناء الفاو الكبير

□ بغداد / محمد حبيب

تأخير بناء ميناء الفاو الكبير يؤثر على اقتصادنا سلبا

يعاني ميناء الفاو الكبير ضعف التخصيصات المالية التي تقف حائلاً أمام انجازه في وقت تتعالى دعوات المتخصصين والخبراء لضرورة البدء بتنفيذ هذا المشروع العملاق .

واقترح الخبير الاقتصادي عمرو هشام على الحكومة البحث عن شركاء عالميين ومساهمين في مثل هذا المشروع .

وقال هشام : ان المشكلة الأساسية الآن هي عدم حشد الموارد والطاقات المحلية وعدم استقطاب المستثمر الأجنبي لبناء مشروع ميناء الفاو ، مما يجعل الميناء يأخذ صدى واسعا في الإعلام دون التنفيذ .

وأعرب هشام عن قلقه إزاء تأخير بناء ميناء الفاو الكبير لما له من تأثير على الوضع الاقتصادي بشكل عام والملاحة بشكل خاص حيث انه في حال عرقلة بنائه سيلقي بظلاله على عملية النشاط والتبادل التجاري .

وطالب هشام الحكومة بالشروع في تطوير الموانئ العراقية مثل ميناء ام قصر وخور الزبير التي مرت بفترة عقدين من الزمن او اكثر وهي شبه متوقفة عن العمل لتلبية حاجة السوق العراقي بعد ان وجدت الحكومة معوقات لإنشاء ميناء الفاو الكبير .

وقال هشام :ان بناء الموانئ يتطلب سقفا زمنيا يمتد لثلاث سنوات لإجراء فحوصات للتربة ومدى ملاءمتها وحالة المناخ وتغيرات الطقس على وفق دراسات وخطط مدروسة .

ومن جهته اوضح عبد العزيز الحسون لـ (المدى) : تاريخيا ان ميناء البصرة هو الوحيد الذي ينقل التجارة العالمية المنظمة ومنذ ١٠٠٠ سنة ، حيث يعد من الموانئ المعروفة في العالم بحسب احصائيات تعود الى القرن السابع عشر . و أشار الحسون : ان لميناء الفاو الكبير لو انجز ،مستقبلا، الدورَ المهم في نقل البضائع والسلع من شرق اسيا الى شرق البحر المتوسط بعد انجاز خطوط من سكك الحديد التي باتت حلما مبيناً ان انجاز الميناء يعد مشروعاً وطنياً وليس مشروعا تقوم به الحكومة .

وبين الحسون :ان ميناء الفاو له عمق كبير لو قورن بميناء مبارك الكويتي يقدر بـ١٢٠٠ كم يمتد من جنوب العراق الى شماله اي ان ميناء الفاو الكبير يستطيع ربط سوريا والاردن وتركيا تجاريا في البحر المتوسط لما يمتلكه من موقع جغرافي استراتيجي مهم من خلال ميناء اللاذقية السوري مما يمكنه من مواكبة العمل التجاري.

وأشار الى ان عدم وضع حجر الأساس لميناء الفاو بعد مرور سنة على فكرة إنشائه يشير الى الضعف السياسي موضحا ان ميناء ام قصر سيتأثر بميناء مبارك الكويتي لتوقف ميناء البصرة بسبب وجود العوائق التي تسبب عدم مرور السفن .

من جانبه قال الخبير الاقتصادي ماجد صوري لـ (للمدى) : إن تأخير انجاز ميناء الفاو الكبير له تأثير كبير على الاقتصاد العراقي حاليا وفي المستقبل لافتاً الى ان الاصرار على عدم انجازه رغم التخصيصات والنفقات التحضيرية الخاصة بالدراسات والمقترحات التي قدمت يدل على عدم الجدية في حل المشاكل الاقتصادية للبلد .

وأضاف صوري : ان المشكلة الاساسية في عملية انشاء ميناء الفاو هي جزء من المشكلة العامة للاقتصاد العراقي وجزء من سوء الادارة للملف الاقتصادي والمالي وهي المشكلة التي يعاني منها البلد .

وتابع الصوري : انه ليس فقط ميناء الفاو انما هناك مسائل كثيرة عالقة اولها عملية نقل الموارد الاساسية في الموازنة وهو النفط التي لم يتم انجازها بالشكل الكامل رغم التخصيصات الكبيرة لهذه الاموال خصوصا بعد ان رفع الانتاج المتوقع عام ٢٠١٥ الى ١٢ مليون برميل يوميا وهذا بسبب خلل ادارة الشؤون الاقتصادية في البلد .

ارتفاع صادرات النفط عبر تركيا إلى ٥٠٠ ألف برميل يومياً

□ بغداد /متابعة المدى

أعلنت شركة نفط الشمال عن ارتفاع صادرات حقول نفط كركوك عبر ميناء جيهان التركي إلى ٥٠٠ ألف برميل يومياً، فيما أشار إلى أن تصدير النفط الخام من حقول إقليم كردستان مستقر عند ٦٥ ألف برميل يومياً في اليوم.

وقال مصدر مسؤول في شركة نفط الشمال لـ"السومرية نيوز"، إن "عملية ضخ النفط من حقول كركوك عبر ميناء جيهان التركي ارتفعت إلى ٥٠٠ ألف برميل يومياً، بعد أن كانت ٤٠٠ ألف برميل ألأسبوع الماضي مبينا أن عملية الضخ تعتبر الأفضل خلال الشهر الحالي، وفق المعدلات الطبيعية للتصدير، إذ أنها استقرت مؤخرا عند هذا المعدل".

وأضاف المصدر: ان أسباب الارتفاع في معدلات التصدير ترجع إلى استقرار الإنتاج في حقول كركوك النفطية، بعد قيام شركة نفط الشمال بتطوير عدد من الآبار والحقول مبيناً أن شركة نفط الشمال عملت على تطوير حقول باي حسن وكركوك وعين زالة، حيث رفعت نسبة إنتاجها إلى ٤١٥ ألف برميل يومياً".

وتابع المصدر : أن الشركة تسعى إلى رفع إنتاج جميع الحقول الشمالية خلال العام الحالي"، مرجحا وصول الإنتاج في نهاية العام الحالي إلى "أكثر من ٨٥٠ ألف برميل يومياً وفق خطة وضعتها شركة نفط الشمال".

وأشار إلى أن تصدير النفط الخام من حقول إقليم كردستان مستقر عند ٦٥ ألف برميل يومياً.

الى ذلك قال عضو لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب عواد العوادي بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) إن قرار تقليل صادرات النفط الكردستاني الى (٥٠٪) من قبل حكومة الإقليم دون سبب معين سيؤثر على الموازنة العامة كونها معتمدة على الإيرادات المتحققة من الصادرات النفطية، ما سيجبر الحكومة المركزية على تخفيض موازنة الإقليم كون الموازنة معدة على أساس قدرة الطاقة التصديرية للنفط الكردستاني بـ(١٩٥)الف برميل يومياً، وهذه الكمية إذا قلت فإنها ستؤدي الى خصم مبالغ من موازنة تنمية الأقاليم داعياً الى ضرورة العدول عن القرار كونه سيضر بالحكومتين سواء الاتحادية او المحلية.

هذا وقد قررت حكومة إقليم كردستان بخفض صادراتها النفطية الى (٥٠) الف برميل يوميا.

ذكر عضو لجنة الطاقة والنفط في مجلس النواب بهاء هادي احمد إن تقليص الصادرات النفطية لإقليم كردستان سيؤثر على الإيرادات المالية للموازنة العامة، مشيراً الى أن عدم وجود توافق بالرأي ما بين الإقليم والمركز أدى الى تقليص الصادرات النفطية الكردستانية.

وقال احمد بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن تقليص الصادرات النفطية في كردستان سيؤثر بشكل كبير على الموازنة العامة كونها معتمدة على الإيرادات المالية المتحققة من النفط، داعياً الى إعادة التصدير النفط من قبل حكومة كردستان لكي لا يلقي بتأثيره على الاقتصاد الوطني.

برلماني : ضرورة تعويض الفقراء عن خسائر عطلة القمة

□ بغداد /متابعة المدى

أكد عضو لجنة الاقتصاد البرلمانية على ضرورة تعويض الفقراء من ذوي الأجر اليومي على الخسائر التي أصابتهم جراء تعطيل النشاطات الاقتصادية في البلاد لاكثر من اسبوع بسبب الاجراءات التي فرضت بشكل متزامن مع القمة العربية.

وقال عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب قصي جمعة لـ/البغدادية نيوز/ على الحكومة تعويض المهن الحرة لا سيما الفقراء من ذوي الأجر اليومي باعتبارهم أناسا تأخروا عن أشغالهم بسبب إجراءات الحكومة وان يكون تعويضا ماديا.

وأضاف جمعة :سنتبنى المطلب وسنطرح موضوع تعويض الشرائح المتضررة في مجلسِ النواب خلال الأسبوع القادم"، مشيراً الى وجود عدد من المناسبات والمحافل الأخرى ويعقل أننا في كل شهر نعطل الحياة لمدة أسبوع".

وأشار إلى أن الإجراءات الحكومية التي وصلت إلى حد تعطيل الحياة الاقتصادية في البلاد لم تكن مبررة بهذا الشكل الواسع والضار وكان يجب إن تقتصر الإجراءات على الشوارع التي تسلكها الوفود.

الزراعة: الناتج الوطني أسهم بنسبة ١١٪ من حاجة البلد

□ بغداد /متابعة المدى

كشفت وزارة الزراعة عن مساهمة الناتج الوطني خلال العام الحالي بنسبة ١١ ٪ حاجة البلد مشيرة الى ان ارتفاع الإنتاج الحيواني والنباتي خلال العامين الماضي والحالي وفر للبلد عملة صعبة.

وقال وكيل الوزارة الإداري والمالي غازي العبودي لـ"السومرية نيوز"، إن مساهمة الإنتاج الزراعي في البلد خلال العام الحالي ٢٠١٢ وصلت إلى ١١٪ من حاجة، مبينا أن الوزارة استطاعت خلال العام الماضي ٢٠١١ من الوصول بالإنتاج لمحصول الحنطة إلى ٥٨٪ ولمحصول الرز إلى ٢٨٪".

وأضاف العبودي أن "الوزارة استطاعت أيضا الوصول إلى نسبة ٥٥٪ للحوم الدجاج وبيض المائدة خلال العام الماضي"، مشيرا إلى أن "ارتفاع الإنتاج الحيواني والنباتي خلال العامين الماضي والحالي وفر للعراق عملة صعبة من خلال تقليل الاستيراد من الدول الأخرى". وتعتبر نسبة الناتج هذه مرتفعة قياسا بالأعوام الماضية، فقد تدهورت الزراعة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بسبب زيادة نسبة التصحر في اغلب أراضيه، بعد عزوف الفلاحين عن الزراعة إثر ارتفاع أسعار مستلزماتها وانخفاض مستوى الدخل واستيراد المنتجات الزراعية من دول الجوار، حيث وصلت مساهمة القطاع الزراعي في عام ٢٠٠٤ إلى اقل من ١٪ لترتفع هذه النسبة إلى ٥,٥ ٪ في عام ٢٠١٠ .

وأشار العبودي إلى أن المبادرة الزراعية التي أطلقتها الحكومة خلال منتصف عام ٢٠٠٨، كانت لها الأثر الكبير في ارتفاع الإنتاج الزراعي والحيواني في العراق"، لافتا إلى أن "الوزارة أقرضت منذ منتصف عام ٢٠٠٨ وحتى الآن ترليون و ١١٠ مليار دينار، منها ٥٠٠ مليار دينار خلال عام ٢٠١١".

ولفت العبودي الى أن الوزارة ركزت في منح القروض على صغار الفلاحين والمزارعين باعتبار أنهم على علاقة بالإنتاج المحلي المستمر الموسمي كالحنطة والشعير والذرة والفواكه والخضر والبيوت البلاستيكية للتقليص من عملية الاستيراد من الخارج، فضلا عن التركيز في منح القروض على شراء المكائن والآلات الزراعية".

وكانت الحكومة قد أطلقت، في آب من العام ٢٠٠٨، مبادرة شاملة للنهوض بالواقع الزراعي في البلاد، وحددت سقفاً زمنياً مدته عشر سنوات لبلوغ العراق مرحلة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الإستراتيجية.

وتشمل المبادرة دعم الفلاحين بالبذور والأسمدة والمبيدات الزراعية، واستصلاح الأراضي وضمان شراء الإنتاج من المحاصيل الإستراتيجية بأسعار السوق، إضافة إلى تخصيص صناديق إقراض متنوعة منها صندوق تنمية النخيل القائم منها والجديد، وصندوق تقنيات الري الحديثة، وصندوق الثروة الحيوانية، وصندوق لدعم المشاريع الاستراتيجية، فضلا عن صندوق إقراض صغار الفلاحين.

وأعلنت وزارة الزراعة، في ٢٦ شباط من العام الحالي ٢٠١٢، عن منع استيراد المحاصيل الزراعية من الخضر من جميع دول الجوار دعما للإنتاج الوطني، ولوجود إنتاج محلي يغطي حاجة الأسواق المحلية العراقية.

يذكر أن أنتاج البلد من الحنطة المحلية تبلغ ما بين ١٥٠٠- ١٧٠٠ طن سنويا، فيما تقدر حاجة العراق من هذا المحصول لإغراض البطاقة التموينية بـ٢٢٠ الف طن شهريا، ويزرع محصول الحنطة في كافة المحافظات العراقية وتتميز المناطق الشمالية بجودة إنتاجها من هذه المادة.

مطالبة بتعديل قانون الاستثمار

□ بغداد /متابعة المدى

طالب المتخصص في الشأن العقاري حيدر الشمري بضرورة تعديل قانون الاستثمار الصادر عام (٢٠٠٦) كونه يعيق العملية الاستثمارية في البلد من خلال صعوبة منح الأراضي للمستثمرين.

وقال الشمري بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء) إن اللوائح والأنظمة القانونية الخاصة في الاستثمار التي صدرت من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء والهيئة الوطنية للاستثمار متخلفة ولا تواكب الأنظمة الاستثمارية العالمية الحديثة مبيناً انها لا تنسجم مع الرؤية الداعية الى اقتصاديات السوق الحر، ما أدى الى عزوف الكثير من المستثمرين من الدخول الى البلد، وجعلت العملية الاستثمارية ضعيفة في البلد.

واضاف الشمري : ان تعديل هذا القانون سوف يمنح الثقة للمستثمرين الأجانب بالدخول الى البيئة العراقية من خلال وضع التسهيلات لهم وتشجيعهم على الاستثمار في العراق عبر سهولة منح الأراضي لهم، ووضع الضمانات البنكية حفاظاً على أموالهم، إضافة الى القضاء على الروتين في مراجعة دوائر الدولة.

ودعا الى ضرورة تطبيق نظام النافذة الواحدة لكي تسهل عملية الاستثمار في البلد وجذب أكبر عدد من المستثمرين مشيراً الى اهمية الاستفادة من التجربة الاستثمارية في إقليم كردستان التي لاقت نجاحاً كبيراً كونها أزالت جميع العقبات التي تقف أمام المستثمر وقضت على الروتين الإداري بكل دوائرها .

اقتصاديون يدعون إلى الإفادة من التجربة التركية في الترويج للمشاريع الاستثمارية

□ بغداد /متابعة المدى

دعا عدد من الخبراء في مجال الاستثمار الحكومة إلى استنساخ التجربة التركية في الترويج للمشاريع الاستثمارية .

وقال الخبير الاقتصادي رافع الجبوري بحسب (آكانيوز) على الحكومة استنساخ التجربة التركية في دعم مشاريع الاستثمار والتي تركزعلى ثلاثة المحاور الاول الترويج بصورة كبيرة للمشاريع الاستثمارية المتوفرة وثانيا مرونة التعاقد مع الشركات العالمية الأجنبية وتشكيل لجنة عليا من جميع الوزارات تقوم بمعالجة العقبات التي تقف امام المستثمر الأجنبي. وأضاف الجبوري : ان البلد ليس لديه اي قدرة على تنظيم الترويج للمشاريع الاستثمارية لدى الشركات العالمية خاصة وان اللجان الهندسية العاملة في هيئة الاستثمار.

وتابع الجبوري :ان هيئة الاستثمار بحاجة إلى أن تطور مهارات العاملين فيها من خلال ارسالهم إلى تركيا لتدريبهم في عملية الترويج للمشاريع الاستثمارية الجديدة ".

بدوره قال الخبير الاقتصادي ورئيس مركز السوق العراقي علي كه جي لـ(آكانيوز)إن" التجربة التركية هي الافضل في المنطقة لانها لخصت المهام بلجنة تمنح الارض والترويج وتحدد الحاجة النوعية للتنفيذ المشاريع الاستثمارية "،مضيفاً "قدمت دراسة تفصيلية إلى هيئة الاستثمار بضرورة ان تأخذ بالإجراءات التي رافقت الاستثمارات التركية والمتعلقة بتطوير عملية الترويج للشركات الاستثمارية ونشر الشفافية في متابعة المشاريع الاستثمارية الا انها ركنت على الرفوف واهملت حالها حال عشرات الآلاف من الدراسات الاقتصادية والاستثمارية.

وتابع ان" الحل في تعزيز الاستثمار وتفعيله استلام شركة عالمية متخصصة في الترويج للمشاريع الاستثمارية سينفع العملية الاستثمارية بصورة كبيرة من خلال ايجاد فرص توعية للمستثمر الاجنبي عن المشاريع المعروضة للاستثمار". وأوضح أن" الحكومة لم تنجح نجاحاً حقيقياً في تنفيذ مشاريع الاستثمار عام ٢٠١١ اذ ان من مجموع ١٢٠ رخصة استثمار في جميع انحاء العراق بدأ تنفيذ فقط ٤١ مشروعاً استثمارياً غالبيتها مشاريع استثمارية بسيطة مثل بناء اسواق (المولات) الصغيرة".

من جانبه قال عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية سلمان الموسوي لـ(آكانيوز) على البلد أن يأخذ من جميع التجارب وليس التجربة التركية فقط،فهناك التجربة اللبنانية والكويتية والسعودية ،دون ان ننسى الجانب الأمني حيث يبقى هو العائق الرئيسي امام تنفيذ مشاريع استثمارية ".

وأضاف الموسوي :أن لجنته ستعقد في الرابع من الشهر المقبل مؤتمراً استثمارياً بحضور رئيس هيئة الاستثمار سامي الاعرجي لمعرفة اسباب التلكؤ في تنفيذ المشاريع الاستثمارية ". ويراقب البنك الدولي عملية التنمية والاستثمار في البلاد من خلال فريق من الخبراء يرأسه الاقتصادي العراقي ماجد الصوري.

وطالب البنك الدولي، الحكومة بتفعيل نظام النافذة الواحدة وتشكيل لجنة تضم موظفين كباراً لتسهيل دخول الشركات الاجنبية بهدف تعزيز الاستثمار في البلاد.

وأعلنت لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية، في وقت سابق، عن دعمها للتوجهات الحكومية الهادفة إلى إجراء تعديل على قانون الاستثمار النافذ رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦، مبينة أن مشكلة استملاك الأراضي من قبل المستثمر لاتزال هي المشكلة الأكثر تعقيداً. وأقر العراق في عام ٢٠٠٦ القانون رقم ١٣ الخاص بالاستثمار لتشجيع الشركات الأجنبية لدخول البلاد والمساهمة مع جهود الحكومة لإعمار البينة التحتية المتهالكة بفعل الحروب والحصار.

والتعديل الأول الذي أجراه العراق على القانون في عام ٢٠٠٩ أتاح للمستثمر الأجنبي حق تملك الأراضي والعقارات العائدة للدولة ببدل يحدد وفق نظام خاص، وله أيضا حق تملك الأراضي والعقارات العائدة للقطاعين المختلط والخاص لغرض إقامة مشاريع الإسكان عليها.